

الاستثمار الاجنبي وآثاره

مع دراسة تحليلية في مسودة القانون الصادر عن سلطة التحالف
حول الاستثمار الاجنبي في العراق

الاستاذ المساعد الدكتور

رضا صاحب ابو حمد

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة الكوفة

المقدمة:

الاستثمار، يقصد به تكوين رأس المال العيني الجديد، الذي يتمثل في زيادة الطاقة الانتاجية، وهو بذلك يعد الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع، وتتكون عناصره من الموجودات: الأرض والمباني والآلات والمكائن والتجهيزات ووسائل النقل... الخ. وبمعنى أوسع هو عمليات توظيف الاموال بالموجودات والممتلكات والحقوق والأسهم والسندات، وفي القانون تعني الكلمة منح الشخص حقاً او منفعة في شيء. أما الاستثمار الاجنبي، فيعني الاستثمار في مشروعات داخل البلد يسيطر عليه القائمون في بلد آخر، ويأخذ هذا الاستثمار عادة صورة اقامة فروع او شركات فرعية.

ويستأثر موضوع الاستثمار الاجنبي اهتماماً خاصاً من قبل الدول المتقدمة التي تتدفق من خلالها معظم الاستثمارات الاجنبية والدول النامية المضيفة لهذه الاستثمارات. فبالنسبة للدول المتقدمة تحاول ان تحقق من هذه الاستثمارات اقصى الارباح وتزيد من تبعية اقتصادات معظم الدول النامية

لاقتصاداتها، وبالمقابل تسعى الدول النامية الى الاستفادة من التكنولوجيا التي تحملها الشركات متعددة الجنسية والاستثمارات الاجنبية، وإلى تطوير وتنويع اقتصاداتها وإلى زيادة قدراتها العلمية والتكنولوجية، وهي قد تنجح في ذلك، وقد لا تفوق وتصبح تابعة لاقتصادات الدول المتقدمة وغارقة في مديونية كبيرة من وراء هذه الاستثمارات الاجنبية.

وفي ضوء ما تقدم ولاهمية الاستثمارات الاجنبية سيتم دراسة الآتي:

- ١- الاستثمار الاجنبي والشركات متعددة الجنسية.
 - ٢- أهداف الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية.
 - ٣- آثار الاستثمار الاجنبي على اقتصادات الدول النامية.
 - ٤- التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي.
 - ٥- دراسة تحليلية في مسودة القانون الصادر عن سلطة التحالف حول الاستثمار الاجنبي في العراق.
- والله الموفق.

المبحث الاول

الاستثمار الاجنبي .. طبيعته وأهدافه وآثاره

أولاً: الاستثمار الاجنبي والشركات متعددة الجنسية:

ان التلازم بين الاستثمار الاجنبي والشركات متعددة الجنسية من سمات هذا العصر. اذ نجد ان احدهما يجذب الآخر فالاستثمارات الاجنبية تتسم في تكوين وإنشاء الشركات متعددة الجنسية وتوسيعها وتمويلها، بينما تقوم الشركات متعددة الجنسية يجذب الاستثمارات الى مجالاتها ونشاطاتها وتعمل على خلق استثمارات اخرى جديدة.^(١)

وتقوم التجارة الدولية بربط انتاج الشركات متعددة الجنسية من مكان او اماكن من العالم مع المستهلكين في مكان او اماكن اخرى من العالم في

أسواق عالمية او محلية من خلال التصدير والاستيراد والمنافسة، واتاحت سياسات التحرير التجاري (حرية التجارة) للسلع والخدمات ، وتدقق الأموال والتكنولوجيا والمعرفة للشركات متعددة الجنسية بتشجيع الاستثمارات العالمية وحريتها وزاد ذلك من عدد الشركات متعددة الجنسية وتوسع احجامها ونشاطاتها وانتشارها باعتبار ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة مصدراً لرأس المال والتكنولوجيا والإدارة المعرفية ودخول الاسواق.

وقاد ذلك من جهة اخرى تلك الشركات للبحث عن الكفاءة الاقتصادية من خلال المنافسة وسياسة contestability (سهولة الدخول الى والخروج من السوق)، ويبلغ عدد الشركات متعددة الجنسية عام ١٩٩٨ نحو (٣٠) ألف شركة اجمالي حجم نشاطاتها وفاعليتها الاقتصادية اكثر من نصف الناتج العالمي وتقدر قيمة اصولها بأكثر من (٩٢) تريليون دولاراً (التريليون يساوي ١٠٠٠ مليار) ويعمل بهذه الشركات نحو (٣٥) مليون عامل وموظف، ولادراك وتوضيح ما تعنيه بعض هذه الأرقام، فإن احصاءات البنك الدولي تشير الى ان حجم اعمال خمس شركات متعددة الجنسيات في العالم، تجاوز عام ١٩٩٦ مجموعة الناتج المحلي لدول آسيا وأفريقيا الصحراوية، والدول الأكثر فقراً في العالم بدءاً من (بنغلادش) و(الهند) وليس بالصومال الذي يصل فيه متوسط دخل الفرد الى نحو (٨٠) دولاراً في العام.^(٢)

ان نمو اعمال ونشاطات الشركات المتعددة الجنسية يتوقع لها في ضوء الانتقادات الاقتصادية الدولية المزيد من التعاضم والمزيد من التوسع في قارات العالم فجولة (اورغواي) ومن بعدها الاتفاقات التي ابرمت من جانب الدول المنتمية الى منظمة التجارة العالمية في مراكش، ومن ثم جولة المؤتمر الوزاري في سياتل، هذه الاتفاقات التي ستحرر التجارة العلمية توقعت ومنذ عام ١٩٩٤، انه مع سريان مفعول اتفاقات مراكش عام ٢٠٠٥ ستتمكن الشركات المتعددة الجنسية من تحقيق ارباح لم تشهدها منذ ولادة الثورة الصناعية والتكنولوجية

في اوروبا وهذا الكلام ليس فيه شيء من المبالغة فإذا كان تسهيل انتقال الاستثمارات الخارجية هو ابرز عنوان من عناوين اتفاقات (غات) فهذا يعني ان عقدة انتقال تلك الرساميل الى البلدان التي مازالت تمثل اسواقاً عذراء او واعدة، وتشير الاحصاءات بهذا الشأن، ان حجم الاستثمارات في الدول الصناعية وصل عام ١٩٩٥ الى (٣١٥) مليار دولار، ذهب ثلثها حسب افضل التقديرات للدول النامية، ومع الاشباع الذي اصاب الاستثمارات في الدول الصناعية، تمثل طموح الشركات متعددة الجنسية برفع حصة الاستثمارات في الدول النامية انطلاقاً من حقيقة ان هذه الاسواق ما زالت عذراء، وبحاجة للكثير من السلع والمنتجات ومقابل هذه الصورة، سيعتقد الانسان العادي في الدول النامية، ان تلك الاستثمارات سوف تساهم في توفير المزيد من فرص العمل، وستخفض تكاليف الانتاج والنقل وسترفع الزيادة الانتاجية وانها ستحد من البطالة والركود والتضخم وهذا الاعتقاد سرعان ما يبدد في حال الانحاء على تجارب هذه الشركات في معظم البلدان النامية، فهي قد تحدث تبديلاً كبيراً في الهيكلية الاقتصادية للدولة والمجتمعات النامية.

ان الذي أدى بهذا النوع من الشركات لتكون على هذا المستوى من الضخامة هو اندماجها شركتين أو أكثر ليتكون منها شركة واحدة، فقد شهد أواخر القرن الماضي أكبر اندماجين لأربع شركات بترولية عملاقة، الاندماج الأول: حصل بين الشركة البريطانية (برتش بتروليوم) والشركة الأمريكية (أموكو)، هذا التحالف بين عملاقين يتمتعان بقوة استراتيجية وجغرافية أدى إلى ظهور قوة صناعية بترولية كبيرة، تملك امكانيات مالية واصولاً وخبرات تساعد على المنافسة بقوة في القرن الحادي والعشرين، ويستهدف هذا الاندماج إلى زيادة أرباح الشركات، والاندماج الثاني، بعد أقل من ثلاثة أشهر من قيام التحالف الأول المذكور، أعلنت شركة (أكون) و (موبيل) عن اندماجها في صفقة قيمتها ثمانون مليار دولار، وهي أكبر عملية اندماج بترولي في تاريخ

الولايات المتحدة الأميركية ، كما أنها تعد أكبر شركة بترولية عملاقة في العالم، ويبلغ رأسمالها (٢٤١) مليار و (٩٤) مليون دولار ان نسبة الاندماج والتملك قد ارتفعت كثيراً خلال السنوات الماضية، وان كانت هذه النسبة تختلف بين الدول، فعلى سبيل المثال هناك حوالي (٧٥ %) من الشركات اليابانية تم تملكها بواسطة شركات أخرى خلال الفترة من (١٩٦٤ - ١٩٨٤) في حين أن (٣٨,٣ %) من الشركات الأمريكية دخلت في اندماج مع شركات مثلية خلال أعوام (١٩٥٠ - ١٩٧٢) وحوالي (٤٢ %) من الشركات البريطانية في الفترة من (١٩٥٠ - ١٩٧٧).^(٤)

ومن المهم الملاحظة هنا أن الاندماج لا يقتصر على تحقيق تفوق اقتصادي، بل تبدو الأهداف السياسية كافية وسبيل، وذلك من خلال تكوين شبكة من المصالح في أماكن تختار بعناية لموازنة التأثير السياسي، وبذلك فإن الشركات متعددة الجنسية بفعل امكاناتها الكبيرة أصبحت لها القدرة على التحكم بالاقتصاد الدولي وخصوصاً اقتصادات الدول غير المتقدمة من خلال العديد من الوسائل والآليات بما يجعلها في موقع تسيطر فيه على إدارة أعمالها وتضمن لها بنفس الوقت تخفيض آثار التعرض إلى قرارات أو إجراءات معينة ضدها بالمقابل ومن جهة أخرى فإن الشركات الكونية تعمل على تدويل المجتمع الانساني، فهي من أقوى العوامل التي تدفع إلى ذلك، إذ تسعى إلى جعل العالم سوقاً واحداً كبيراً لمدخلاتها ومخرجاتها بإزالة ما تستطيع من حدود وقيود تحد من نشاطها.^(٥)

في ضوء ما تقدم يمكن القول ان الشركات متعددة الجنسية هي وحدات أعمال كبرى تقوم بالإنتاج والتوزيع والتبادل على مستوى العالم وتهدف إلى التحكم العالمي بالموارد الاقتصادية وتدويل المجتمع الانساني لتحقيق السيطرة الاقتصادية والسياسية لدول مراكزها وتحقيق أكبر عوائد لملاكها.

x مزايا الشركات متعددة الجنسية.

تتميز الشركات متعددة الجنسية بمزايا احتكارية عديدة جعلتها تسيطر سيطرة تامة على الأسواق خارج حدودها القومية ومنها^(٦).

أ) المزايا الاحتكارية التمويلية:

تتمتع هذه الشركات بمراكز مالية قوية في بلد المنشأ ومقارنة بالشركات المحلية في بلد الاستثمار تعد الشركات متعددة الجنسية ذات مراكز مالية متفوقة ومتعاظمة، فمثلاً شركة أكسون (Exxon) الأمريكية يتكون رأسمالها من (٥) شركات تشكل وحدة اقتصادية واحدة حوالي (٣٦٦) بليون دولار، كما تستفيد هذه الشركات من التمويل الممنوح لها بأسعار فائدة منخفضة.

ب) المزايا الاحتكارية التقنية

للشركات متعددة الجنسية متطورة مقارنة بالشركات الوطنية، ويقاس التطور التقني بنفقات البحث العلمي والتطوير التي تتركز حول طرق انتاج جديدة ومنتجات محسنة وجديدة وزيادة درجة تباير المنتجات، مما يزيد قدرة الشركة على تسويق منتجاتها والتحكم في السوق على وجه احتكاري.

ج) المزايا الاحتكارية التسويقية

تعد مزايا التسويق أحد أهم الصفات الاحتكارية التي تتميز بها الشركات متعددة الجنسية مقارنة بالشركات الوطنية التي تكون في وضع ضعيف للغاية، فالشركات الدولية متعددة الجنسية لها قدرة على القيام بأبحاث التسويق التعرف على ظروف السوق وأذواق المستهلكين للتعرف والتنبؤ بالتغيرات المحتملة على المستوى الانتاجي والاستهلاكي والتوزيعي، كما تقوم أيضاً بأعمال الدعاية والاعلان التي تهدف إلى استدامة الطلب على منتجاتها، ولهذه الشركات شبكات توزيع واسعة مما يساعد على بسط سيطرتها في الأسواق.

هذه العوامل مجتمعة جعلت الشركات متعددة الجنسية في وضع تنافسي لا يبارى، ولا تستطيع الشركات الوطنية مجتمعة أن تحقق ما تحققه الشركات متعددة الجنسية من وضع احتكاري يمكنها من بسط نفوذها في الأسواق.

ثانياً: أهداف الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية

ان الاستثمار الأجنبي يهدف من وراء عملياته المختلفة في الدول النامية ومنها العراق إلى تحقيق العديد من الأهداف المعلنة والتي تتمثل في الآتي: (٧)

١- ان زيادة الأرباح التي يجنيها من وراء استثماراته، من أجل ارضاء أصحاب رؤوس الأموال أو حاملي أسهم الشركات الاستثمارية في الدول الأصلية التي ينتمون اليها. وهذا الأمر يضع على هؤلاء المستثمرين ضغوطاً في سبيل المحافظة على مستوى مرتفع من الأرباح وعدم تخفيضه عن معدله السنوي.

٢- التحكم في التكنولوجيا المنقولة وأنواعها وكيفية استخدامها في الدول النامية، وحصر ذلك فقط في الأغراض التي يرغب المستثمرون الأجانب الاستثمار فيها.

٣- التقدم على منافسي المستثمر الأجنبي في مجال التكنولوجيا المنقولة والمحافظة على مبدأ التقدم، حتى تبقى له القيادة والسبق في ذلك الميدان.

٤- إبطاء عملية المفاوضة الجماعية التي تقوم بها الدول النامية لدى تعاملها مع المستثمرين الأجانب.

وكذلك فإن المستثمرين الأجانب أو الشركات الأجنبية، من خلال ممارساتهم في الدول النامية وعملياتهم التي تتسم بالسرية، سواء في التعامل، أو في إدارة أعمالهم، أدت إلى التكهّن بأن وراءهم قوة مهيمنة تقوم بتأييدهم ومساندتهم، ثم استخدامهم في نفس الوقت، كوسيلة للتغلغل في اقتصاديات الدول الأخرى والتحكم بها. إن مثل هذا الهدف غير المعلن والكامن وراء أعمال ونشاطات الاستثمار الأجنبي، يقود إلى الفرضية القائلة بأن النظام الرأسمالي

يمر بمرحلة إعادة تنظيم، ليتحول إلى نظام اقتصادي عالمي جديد، تقوده الاستثمارات الأجنبية، وتكون بمثابة الوكيل الرسمي له. وتشير الدلائل إلى أن الاستثمارات الأجنبية أصبحت مدعومة أكثر من ذي قبل من قبل حكومات الدول المتقدمة، لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الجديد في التغلغل والسيطرة على مناطق مختلفة من العالم. فمثلاً قد صرح مسؤول أمريكي سابق بأن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، تتركز في المساهمة في إيجاد نظام تنمية اقتصادي عالمي تتركز في المساهمة في إيجاد نظام تنمية اقتصادي عالمي يتمتع بالثبات، وإيجاد فرص دائمة لرجال الأعمال الأمريكيين في الخارج. ولتحقيق ذلك، فإن هذا الأمر يحتاج إلى مقدرة من الدول النامية على استيعاب التكنولوجيا، وتوفير محيط ضيق للاستثمارات الأمريكية، مما يؤدي إلى أسواق أكبر لمنتجاتها، وإن ما حدث ويحدث اليوم من توغل أمريكي في الدول النامية خير مثال على ذلك. فمثلاً قبل عدد من السنوات، تمت الإطاحة بحكومة تشيلي. والكل يعرف مدى تورط الحكومة الأمريكية في هذا الأمر، حيث لم تكن مصالحها العسكرية أو الوطنية معرضة للخطر هناك، ولكن مصالح الشركات الأميركية متعددة الجنسية كانت في وضع مهدد نتيجة تعارضها مع سياسة الحكومة تشيلي الاقتصادية، فأصبحت في وضع لا يمكنها من التمتع بامتيازات كما كان الأمر في السابق، وكذلك الحال ينطبق على أفغانستان والعراق، فإن الأهداف الاقتصادية وغيرها هي التي دفعت أمريكا إلى التدخل في العراق وأفغانستان وفي دول أخرى نامية.^(٧)

ثالثاً - آثار الاستثمار الأجنبي على اقتصادات الدول النامية:

ان للاستثمار الأجنبي آثار إيجابية وأخرى سلبية على اقتصادات الدول النامية المضيفة له، ففي ما يتعلق بالآثار الإيجابية فإنها تتمثل: في توفير فرص

